سادساً: النقود : تعريف النقود، ، وظائف النقود ، خصائص النقود، انواع النقود

تعريف النقود

تعرف النقود بانها أي شيء مقبول قبولا عاما يكون الناس مستعدون لقبوله في تبادل سلعهم وخدماتهم او هي كل ما هو مقبول عموما في الدفع مقابل السلع او في الايراد من جميع التزامات الأعمال .

خصائص النقود

للنقود مجموعة من الخصائص يمكن ادراجها كما يلي:

١. **أن تتمتع بالسيولة الكاملة :– أي يمكن للفرد التصرف فيها في أي وقت يشاء**
٢. **أن تكون النقود قابلة للديمومة نسبيا :– أي أنها لا تتعرض للتلف نتيجة لعملية التبادل أو بمرور الزمن عليها**
٣. **التمتع بالقبول العام:– سواء كان هذا القبول مبنيا على الاختيار نتيجة لثقة الأفراد في قيمة الوحدة النقدية أو كان إجباريا يفرضه القانون**
٤. **القابلية للانقسام:– يعني يمكن تجزئتها الى اجزاء حتى تصلح لان تكزن مقياسا للقيمة**
٥. **أن تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها :–لأن عدم ثبات قيمة النقود يؤدي إلى فقدان الثقة بها كوحدة لاحتساب القيم أو كمخزون للقيم أو كأداة للمدفوعات الآجل (الديون).**

وظائف النقود

يمكن تقسيم وظائف النقود الى مجموعتين من الوظائف:

اولاً: الوظائف الاساسية

١- **النقود وسيلة للتبادل : تعتبر هذه الوظيفة اهم الوظائف وان مدى نجاح النقود ، بهذه الوظيفة يتطلب أن تكون مقبولة قبولا عاما من جميع المتعاملين بها ، أي يجب أن تمثل قوة شرائية عامة تمكن حائزها من الحصول على ما يعادلها قيمتها من اية اسلعة أو خدمة تعرض للبيع في السوق، ولكي تزداد ثقة الناس في النقود كقوة شرائية عامة يجب أن تكون هذه القوة الشرائية ثابتة أو على الاقل تتقلب بحدود ضيقة . ان الشيء الذي يستخدم كوسيط في المبادلة ينبغي أن تتوفر فيه جملة من الخصائص اضافة الى القبول العام ، هي سهولة الانقسام طول البقاء وسهولة الحمل، وان تصنع من مادة متجانسة وتكون لها قيمة كبيرة وحجم صغير.**

٢- **النقود مقياس للقيمة :أي انها تستخدم كمقياس عام لقيمة السلع والخدمات وتقدير الثروة فقيمة كل سلعة أو خدمة يمكن معرفتها أو تحديدها بالنسبة للسلع الأخرى عن طريق النقود**

٣-

٤- **ولذلك أصبح التعبير عن القيمة نقديا يدل ان كان عينيا عند اتباع اسلوب المقايضة وهذا الواقع جعل النقود اداة مناسبة للحساب الشركات والمشاريع تقوم بأعداد حساباتها الختامية وميزانياتها عن طريق تقدير موجوداتها و مطلوباتها استنادا الى النقود .**

ثانياً: الوظائف الثانوية

١- النقود اداة لخزن القيمة : ازدادت أهمية هذه الوظيفة بازدياد دخول الأفراد وتوفيرها وبزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالنقود من اجل المضاربة . (((وان هذه الوظيفة مشتقة من وظيفة النقود الاساسية الأولى كوسيلة للتبادل حيث أن قيم النقود يفصل بين عمليتي البيع والشراء أثناء عمليتي التبادل يعني في نفس الوقت قيام هذه النقود بخزن أقيام السلع والخدمات والحصول عليها في فترات لاحقة ، وهذا يعني في الوقت نفسه أداة للادخار حيث أن تأجيل مبادلة النقود بالسلع والخدمات الى وقت لاحق في المستقبل يعني تأدية النقود لوظيفة الادخار .

٢- النقود مقياس للدفع الاجل : هذه الوظيفة تعني أن النقود مثلما هي أداة صالحة التسوية المبادلات الانية فهي أيضا أداة مناسبة لتسوية المبادلات الاجلة وهي و بذلك تسهل عملية الاقتراض ، ((((وفي الوقت الحاضر والاقتصاديات الحديثة تبرز أهمية هذه الوظيفة حيث التوسع الهائل في عمليات التعاقدات الاجلة على مستوى الأفراد والدولة حيث يستطيع الجميع من تسوية ما بذمتهم من ديون بواسطة النقود وهكذا وجدت أسواق الائتمان والتعامل بها وغيرها من المؤسسات المالية .

.

انواع النقود

لقد عرف الانسان منذ بدايته استخدام النقود وحتى وقتنا الحالي انواعا واشكالا عديدة من النقود ، ويمكن أيجاز أهم أنواع النقود المختلفة فيما يلي :

١. النقود السلعية : هي ذلك النوع من النقود التي كانت تحدد قيمة وحدتها بالسلعة الممثلة لها أو بما تحويه من هذه السلعة مثل الأغنام او الفراء التي استخدمت قديما وحدات نقدية أو النقود المعدنية(الذهب أو الفضة) التي كانت تحدد قيمة كل منها بما تحتويه الوحدة النقدية من المعدن.

٢. النقود الورقية : هي النقود التي نعرفها اليوم ونستعملها والتي تستمد قيمتها وقوتها من القوانين والتشريعات التي تصدر بموجبها .وقد شهدت النقود الورقية تطورات سريعة منذ أن عرفت ولحد الان فعند بداية ظهورها كانت تمثل سندا او ايصالا ينوب عن كمية معدنية (ذهب او فضية) ثم تطور الأمر تدريجيا إلى أن أصبحت لا تمثل قيمة معدنية في حد ذاتها أي لا يمكن استبدالها بالذهب أو الفضة وانما تستمد قيمتها وقوتها من التشريعات والقوانين ويعرف النوع الأول بالنقود الورقية النائبة أو الوثيقة ويعرف النوع الثاني وهو السائد في الوقت الحالي بالنقود الورقية الالزامية . .

٣. النقود المصرفية : هي احدث ما عرف من أنواع النقود وهي النقود التي يتم خلقها وايجادها بواسطة البنوك التجارية بعملية الائتمان والتي تمثل في الصكوك المصرفية (الشيكات). وتجدر الاشارة الى ان هناك بعض المستندات والاوراق المالية التي يمكن ان تحول أو تستبدل بنقود الا أن ذلك قد يتطلب بعض الوقت أو القيام ببعض الاجراءات كبيعها أو خصمها لدى البنوك التجارية وتسمى مثل هذه الأصول المالية شبه النقود نظرا لا يمكن أن تستخدم مباشرة على انها نقود مماثلة .

انواع المصارف

يمكن النظر الى تصنيف المصارف من زوايا مختلفة وكما يلي:

من حيث الوضع القانوني للمصرف:

١- مصارف عامة:

هي المصارف التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها. كمصرف الرشيد ومصرف الرافدين

٢- مصارف خاصة:

هي المصارف التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة .

٣- المصارف المختلطة:

هي المصارف التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه المصارف فإنها تقوم (تعمد) إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها المصارف

١- المصارف التجارية:

هي المصارف التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

٢- المصارف الصناعية:

هي المصارف التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).

٣- المصارف الزراعية:

هي المصارف التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

٤- المصارف العقارية: هي المصارف التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

المصارف المركزية

يرتبط تاريخ نشوء المصارف المركزية بتطوير عمل الصيارفة والصاغة حيث كانوا يحتفظون بنقود الاخرين لديهم مقابل أيصال أيداع يحرره الصيرفي أو الصائغ الذي أصبح (الايصال) التزاما على الصائغ أو الصيرفي بالدفع وبذلك فقد تحول هذا الايصال إلى ما يشبه النقود الاعتيادية التي تمثل دينا على ذمة مصدرها وأن قبول الأطراف المتقابلة العامل لهذه الإيصالات ترتب عليه تطور مهم أخر هو قدرة المصارف على خلق التزامات على نفسها تفوق عدة مرات ما متوفر لديها من ودائع وبذلك تمكنت المصارف من خلق نقود جديدة هي (نقود الودائع) لذلك تدخلت الحكومات في النشاط المصرفي وتنظيم الرقابة على حجم الاصدارات المناسبة وهذا التدخل تمثل في أنشاء المصرف المركزي.

وظائف المصارف المركزية

١- أصدار العملة الوطنية : أصبح المصرف المركزي في معظم الدول المحتكر الوحيد لإصدار العملة الوطنية وفقا للقواعد والتشريعات التي تحكم هذه العملية وفقا للمتطلبات الاقتصادية التي تفرضها السياسة الاقتصادية للدولة، كما أنه يحدد العلاقة بين العملة الوطنية والعملات الأخرى .

٢-تنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات) وهذه الوظيفة تعتبر من أقدم وظائف البنك المركزي ، لذا فأنه يطلق عليه أحيانا بأنه بنك الدولة .

٣- قبول ودائع المصارف التجارية (احتياطيات النبوك التجارية) وإقراضهذه المصارف، عند الحاجة ، ويقوم بعمليات المقاصة بين هذه المصارف . ولهذا السيب يطلق عليه أحيانا بنك البنوكلان معاملاته المصرفية تقتصر على البنوك التجارية دون الافراد الا أن هناك بعض البنوك المركزية تتعاملأيضا مع الأفراد كما هو الحال في فرنسا وأستراليا .

٤- تحديد ومراقبة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة وتعتبر هذه الوظيفة من أحدث وظائف البنك المركزي وقد أزدادت أهمية هذه الوظيفة تدريجيا الى أن أصبحت في الوقت الحالي المهمة الاساسية للبنك المركزي لما لهذه المهمة من اهمية بوضع وتنفيذ السياسة النقدية للدولة التي تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

تاسعاً: المالية العامة : مفهوم المالية العامة واهدافها، الانفاق الحكومي وانواعه ، الايرادات الحكومية وانواعها ، الموازنة العامة للدولة: المفهوم والمكونات

١– مفهوم المالية العامة واهدافها

تعريف علم المالية العامة:

ارتبط مفهوم و مضمون علم المالية العامة في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبعد أن كان علم المالية العامة في المفهوم التقليدي مقتصرا على البعد المالي الحسابي فقط، أصبح هذا المفهوم في العصر الحديث له أبعاد متعددة بعضها اقتصادية وأخرى اجتماعية ومالية .

وعرفت المالية العامة قديما بالمفهوم التقليدي" بأنما العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وإيراداتها أو بمعنى آخر هي العلم الذي يتناول تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تشبع بما هذه الحاجات".

والمالية العامة في معناها الحديث : هي ذلك العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الايرادي والانفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية .

أهداف المالية العامة:

لابد من أن تتماشي أهداف المالية العامة في الدول النامية مع طبيعة خصائص ومشكلات البلدان النامية، ونستعرض فيما يأتي تلك الأهداف:

- **أ- ضبط الاستهلاك لما كانت الدول تعاني من انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، لذا فان المالية العامة ومن خلال ادواتها ولاسيما السياسة الضريبية يجب أن تستهدف هذه الدول للحد من الاستهلاك غير الضروري (أي الكمالي ونصف الكمالي). ويتم ذلك عن طريق فرض الضرائب على الدخول والثروات والضرائب النوعية على السلع غير الضرورية، كذلك اللجوء الى الضرائب التصاعدية .**
- **ب- توجيه النفقات العامة: يجب أن يوجه الإنفاق العام نحو تكوين راس المال الاجتماعي كالتعليم والطرقات العامة والسدود والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتلك المشروعات التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها لخطورتها ولانخفاض العائد فيها، أو لأن الدولة لاتسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيها. ولأن اهتمام القطاع الخاص بالاضطلاع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدودة لذا فإن الأمر يتطلب من الدولة إنفاق تنموية واسعة.**
- **ت- تعبئة المدخرات: تعد مسألة تمويل التنمية من أضخم العقبات التي تواجه الدول ولا سيما الدول النامية، لذا يصبح من مهمات المالية العامة في هذه النامية القيام بتعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لتمويل التنمية الاقتصادية.**

٢– الانفاق الحكومي وانواعه

الانفاق الحكومي (النفقات العامة)

النفقة العامة :هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام .

يلاحظ ان لهذا التعريف ثلاثة عناصر:

أ- النفقة العامة مبلغ نقدي : تقوم الدولة ممثلة بالوزارات والإدارات والهيئات العامة (الأشخاص العامة) بإنفاق مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، ونمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

ب- النفقة العامة يقوم بها شخص عام (ايي صدور النفقة عن هيئة عامة): ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة (وهم أشخاص القانون العام) وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها وسواء أكانت جهات عامة مركزية أو محلية ، وعلى هذا فإن المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص.

ت- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة.

انواع النفقات العامة او(الحكومية)

توجد تقسيمات مختلفة لانواع النفقات العامة يمكن ادراجها كما يلي:

أ- التقسيم حسب الوظائف الاساسية للدولة

- النفقات الإدارية :وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وهيتشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، وأهم بنودهذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.
- النفقات الاجتماعية :وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلكعن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، بالإضافة إلى تحقيق قدرمن التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعيةتستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل...الخ) وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، والثقافة والإسكان.
- النفقات الاقتصادية :وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهدافاقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب تقديم الإعاناتالاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.

ب- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

النفقات الحقيقية أو الفعلية :ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصولعلى سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالرواتب والأجور وأثمان التوريدات والمهماتاللازمة لسير المرافق العامة، سواء

التقليدية أو الحديثة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياةالاقتصادية والاجتماعية، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

النفقات التحويلية : يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلعوخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة منبعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ومثال ذلكالإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة: كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالةوالشيخوخةوإعانات غلاء المعيشة،

ت– النفقات العادية والنفقات غير العادية:

يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في موازنة الدولةكرواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة العامة.

أما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة،بل تدعو حاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة أي تأتي بصفة استثنائية لمواجهة ظروفاقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت محدد ومثال ذلك النفقات الحربية.

٣– الايرادات الحكومية وانواعها

يمكن تعريف الايرادات العامة بأنها (مجموعة المبالغ التي تحصل عليها الحكومة التغطية نفقاتها العامة ولتحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنبع من فلسفة الدولة).

ولقد كان الفكر المالي الكلاسيكي ينظر الى الإيرادات باعتبارها أموال لازمة لتغطية النفقات فقط، في حين يرى الفكر المالي الحديث في الإيرادات العامة وبخاصة القروض والضرائب وسائل في يد الدولة تستخدمها خلال قيامها بنشاطها المالي من أجل تحقيق فلسفتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

انواع او تقسيمات الايرادات الحكومية

توجد انواع مختلفة لتقسيمات الايرادات العامة ، منها على اساس عنصر الاجبار ، ومنها على كونها ايرادات عادية وغير عادية ، وغيرها من اسس للتقسيمات ،لكن في كل الاحوال ان الايرادات لا تتعدى انواعها ما يلي:

١–ايرادات من أملاك الدولة (الدومين). ٢–الرسوم. ٣–الغرامات. ٤–التراخيص. ٥الضرائب. ٦–القروض العامة. ٧–الإعانات. ٨–الإصدار النقدي الجديد.

١– إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يقصد بأملاك الدولة هي الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة، حيث تقسم الى قسمين، هما الدومين العام والدومين الخاص.

يقصد بالدومين العام: تلك الأموال المعدة للنفع العام ولا تقصد الدولة من خلال استغلالها تحقيق الربح كهدف مباشر وبالتالي لا تدر عائد للدولة.

اما الدومين الخاص فهي تلك الاموال المعدة للاستغلال الاقتصادي والمدرة للايراد ، وتاتي اهميته لما يتمتع به من صفة الاستمرار والتجدد السنوي ، مثل الدومين الزراعي والعقاري والدومين الصناعي وغيرها.

٢- الرسوم : وتعد من إيرادات الدولة المنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتساهم في تمويل نفقاتها ويمكن تعريف الرسم بأنه: (مبلغ من النقود تستحصله الدولة أو إحدى هيئاتها العامة بشكل إجباري من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدم لهم، ومن أمثلته: رسوم التسجيل، رسوم الولادات، رسوم تسجيل العقار، رسوم السفر).

٣- الغرامات المالية: هي عقوبة مالية رادعة تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية مثل مخالفات المرور)، فالأصل في الغرامة إذا هو الجزاء دون النظر الى حصيلتها كمورد من الموارد المالية.

٤- التراخيص: وهي مبالغ نقدية تأخذها الحكومة من الأفراد مقابل ما تسمح لهم بالإستفادة من القيام بنشاط معين. لذا فإن الترخيص لا يعتمد على تقديم خدمة محدودة النوع للأفراد مثل ما هو الحال في الرسوم كرخص قيادة السيارات. لذا فإن الترخيص يتضمن السماح بمزايا أو الاستفادة من القيام بنشاط ما.

٥- الضرائب : الضريبة هي (فريضة نقدية تفرضها السلطة على الأشخا ص بالاجبار وتجبيها منهم بصورة نهائية دون مقابل من أجل تغطية النفقات العامة أو من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية).

٦- القروض العامة : عقدة تبرمه الدولة (أو إحدى هيئاتها مع الجمهور او مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لأذن يصدر من السلطة المختصة.

٧- الاعانات: هي أحد مصادر تمويل النفقات العامة، قد تكون داخلية من مواطني الدولة نتيجة لشعورهم بضرورة مساعدة حكومتهم (ولكنها ليست كبيرة وليست منظمة) أو قد تكون من أفراد ومنظمات أجنبية تسمى هنا بالإعانات الاجنبية.

٨- الإصدار النقدي : يتمثل في خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة. ولا تلجأ الدولة إلى هذا الاسلوب الا عندما تعجز إيراداتها العامةالاعتيادية كالضرائب والقروض... الخ عن تغطية نفقاتها العامة .

عاشراً: الموازنة العامة للدولة: المفهوم والمكونات

تعرف الموازنة العامة بأنها الخطة المالية للدولة والتي تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة ، ومن خلال الموازنة العامة تحدد الدولة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ما هي مكونات الموازنة العامة للدولة؟

ليس من الصدفة التشابه الكبير بين كلمتي «موازنة» و«ميزان» فكلتا الكلمتين لهما كفتين يجب أن تتساويا لكي تحقق الموازنة أفضل أداء. أما عن كفتي الموازنة فهما: الإيرادات (مجموع الأموال التي تدخل خزينة الحكومة)، والنفقات (مجموع التزامات الحكومة نحو الاقتصاد).

وعليه فأن الموازنة العامة للدولة تتكون مما يلي:

اولا: الايرادات

تنقسم الإيرادات العامة للدولة إلى إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية.والايرادات الضريبية هي الإيرادات التي تجمعها الحكومة من خلال فرض الضرائب. ويمكن للدولة أن تطبق عدة أنواع من الضرائب ،منها الضرائب التصاعدية ومنها التنازلية ، ومنها الضرائب المباشرة ومنها غير المباشرة ، وغيرها من التقسيمات . اما الايرادات غير الضريبية ، هي الإيرادات التي تدخل للدولة بوسيلة أخرى غير الضرائب، وهي تأتي من عدة جهات مها المنح الدولية ،ومنها ارباح الدومين العقاري والزراعي والصناعي الذي تمتلكه الدولة ، ومنها إيرادات الخدمات التي تقدمها الحكومة: مثل تراخيص السيارات وتراخيص البناء وكذلك الغرامات والعقوبات التي توقع على المخالفين.

ثانيا: النفقات

تقوم الحكومة بتوزيع دخلها على عدة مصارف هي كالآتي:

- أجور وتعويضات العاملين بقطاع الحكومة: فالمدرسون والموظفون في المدارس العامة وأطباء المستشفيات الحكومية وكل من يعمل في هيئة أو مؤسسة عامة تابعة للحكومة يتسلمون مرتباتهم من موازنة الحكومة.
- استهلاك السلع والخدمات: فالحكومة تستهلك ولكن ليس لذاتها بل لأغراض الدعم؛ كالكتب المدرسية الخاصة بالمدارس الحكومية، الأدوات المستخدم في الهيئات والمصالح الحكومية، صيانة المرافق العامة كالمواصلات وغيرها؛ كل هذا يُعد استهلاكًا حكوميًا.
- شراء الأصول غير المالية: المقصود هنا هو عمليات الاستثمار؛ فالحكومة تقوم بشراء أراض لبناء مدارس ومستشفيات حكومية، أو بعبارة أدق فإن الحكومة تشترى تلك الأصول لتقوم بتحسين البنية الأساسية في المجتمع.
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية: والتي تقدمها الدولة للفئات الأكثر فقرًا في المجتمع لتمكنهم من تحقيق مستوى معيشة ملائم، ويكون هذا الدعم على الطاقة والبترول ودعم السلع الغذائية الأساسية.
- الفوائد التي تدفعها الحكومة مقابل القروض التي أخذتها سابقا ولم تسدد بعد: وتسمى مصروفات خدمة الدين، وتُدفَع على كل من القروض الداخلية والقروض الأجنبية.

ما هي حالات الموازنة العامة؟

قد يتبادر للذهن سؤال مهم: هل من الممكن ألا تتساوى إيرادات الحكومة مع نفقاتها؟ وما الذي قد يحدث إذا لم تتساوى؟ولنجيب عن هذا التساؤل ينبغي لنا أن نعرف أن الدولة تواجه حالات ثلاث:

الأولى: إما تكون إيراداتها أكثر من نفقاتها، وهذه الحالة تحقق ما يسمى بـ (فائض الموازنة) وتحدث إذا كان نمو الدولة كبيرًا مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الدولة من الضرائب؛ وهذا يدل على أن الحكومة تعمل بكفاءة، وهنا يمكن للدولة أن تستخدم هذا الفائض في الادخار أو تستثمر هذا الفائض في مشروعات البنية التحتية؛ مثل: تحسين شبكات النقل والمواصلات العامة، وأخيراً بإمكانها أن تسدد جزءًا من ديونها.

الثانية: وهي الأصل والمطلوب، أن تمتلك الدولة موازنة متوازنة أي أن نفقاتها تتساوى مع موارد دخلها.

الثالثة: كما هو الحال في معظم الدول يكون لديها ميزانية تزيد فيها النفقات على الإيرادات الحكومية وبالتالي يحصل ما نسميه: (عجز الموازنة)، ويحدث بسبب إهدار موارد الدولة أو بسبب نقص إيراداتها وقلة مواردها.

عاشراً:التجارة الخارجية: مفهوم التجارة الخارجية وتمييزها عن التجارة الداخلية، اسباب قيام التجارة بين الدول

التجارة الخارجية

تنشأ العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لانتقال السلع والخدمات، ونتيجة لحركاتعناصر الانتاج (العمل ورأس المال) دوليا ، أن الاسباب والاثار المباشرة وغير المباشرة التي تتركها حركات السلع والخدمات والعمل ورأس المال دوليا تدرس ضمن موضوع الاقتصاد الدولي الذي يتضمن جميع وجوه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود الدولية.

مفهوم التجارة الخارجية :

تعريف التجارة الخارجية بأنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدارسة المعاملاتالاقتصادية الدولية، متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة فضلاًعن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة.

التجارة الخارجية والتجارة المحلية : .

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة المحلية من عدة وجوه وأهمها :

1. **حركات عوامل الانتاج : تعد عوامل الانتاج (العمل ورأس المال) أكثرحرية في الانتقال ضمن البلد الواحد بينما تكون حريتها في الانتقال محدودة الى حد بعيد بين البلدان ، فالعمل ينتقل مثلا في داخل البلد الواحد بسهولة من المناطق ذات الاجر المنخفض الى المناطق ذات الأجر المرتفع لكن قيود الهجرة الخارجية تمنع العمل من الانتقال بحرية بين البلدان من أن هناك أختلافاً في الانتاجية الحدية للعمل ومعادلات الاجور بينهما ، بالنسبة لرأس المال فأنه لا ينتقل بسهولة من بلد لأخر رغم وجود اختلاف في سعر الفائدة الأن أصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في بلدانهم لخوفهم من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية .**

٢- الحواجز المصطنعة : ويقصد بها الحواجز التي تقيمها الحكومات م ن أجلتقييد أو حتى توقف حرية تدفق السلع والخدمات مثل التعريفة الكمركية ونظام الحصص ونظام الاجازات أو الحظر أو القيود الادارية وغيرها وهذهالمعوقات هي التي تفسر لماذا لا تتم المتاجرة بسلع معينة .

٣- الاختلافات النقدية : تختلف التجارة الخارجية عن المحلية بسبب اختلافعملات الدولة واختلاف نظمها النقدية ، أذ أن عملية التبادل بين الدولتين تسود مشكلة سعر الصرف بين عملتيها والأكثر أهمية في اختلاف العملات هو وجود اختلاف في النظم النقدية والمصرفية فكل منها يمارس سياسات مختلفةبالنسبة لمستويات الاسعار ومقدار الائتمان والاستخدام .

٤– الاختلافات الأخرى : ويقصد بها الاختلافات باللغة والتنظيمات الحكوميةوالتقاليد والقوانين أضافة الى العوامل السياسية ، أذ أن كل دولة تشكل وحدة سياسية مستقلة عن الدول الأخرى وبناء على هذا هناك اعتبارات معينةكالامن الوطني والاقتصادي والسياسة الخارجية تلعب دورا كبيرا في تحديد . سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية .

اسباب قيام التجارة بين الدول

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة. إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الأتي :

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

– تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاضتكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف الإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

– الفائض في الإنتاج المحلى، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

– السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.

– اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية .

– الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة التسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالمية.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وإذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.

– التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.

احدى عشر: ميزان المدفوعات وسعر الصرف: ميزان المدفوعات: المفهوم والبنود ،مفهوم سعر الصرف، انظمة الصرف.

ميزان المدفوعات : المفهوم والبنود

ميزان المدفوعات : يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي مختصر لجميع المعاملات الاقتصادية (التجارية والنقدية والمالية) التي تتم بين المقيمين في بلد معين وبين المقيمين في الخارج من حكومات وأفراد ومشروعات خلال السنة وهو مؤشر لتعريف الحكومة بتغيرات المركز الاقتصادي للدولة في الاقتصاد العالمي.

بنود ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات إلى جانبين ، جانب دائن تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تمكن الدولة من أن تتسلم إيرادات من العالم الخارجي مثل أقيام الصادرات من السلع إلى الخارج والفوائد والأرباح الناتجة من قروض وإستثمارات المقيمين في الخارج وقيم الخدمات التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب كخدمات النقل والتأمين وما شابه ذلك وتسجل فيهأيضاً رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل القادمة من الخارج وكذلك قيم الذهب المصدر إلى الخارج.

أما الجانب الثاني فهو الجانب المدين الذي تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تلتزم الدولة بأن تؤدي المدفوعات إلى الخارج مثل قيم – الاستيرادات من السلع من الخارج وقيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الأجانب للمواطنين كذلك الفوائد والأرباح المدفوعة للأجانب ورؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل الوطنية المصدرة بقصد الاستثمار في الخارج وقيم و الذهب المستورد من الخارج . ومن الناحية النظرية تتساوى قيم المعاملات الاقتصادية في الجانب المدين بسبب اتباع طريقة القيد المزدوج عند تسجيل الفقرات في ميزان المدفوعات.

مفهوم سعر الصرف،وانظمة الصرف.

مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف : ما دامت البلدان تستخدم عملات مختلفة فأن أي معاملة اقتصادية بينها تتطلب مدفوعات، وهذه بالضرورة تتضمن تحويل إحدى هذه العملات إلى الأخرى بالسعر السائد أو سعر الصرف . وسعر الصرف ما هو إلا نسبة مبادلة العملة بالعملات الأخرى أو هو ثمن عملة بوحدات من عملة أخرى .

انظمة الصرف

يمكن أن تقسم الانظمة التي وفقاً لها يتحدد سعر الصرف على نمطين :

الاول : اسعار الصرف العائمة

الثاني:اسعار الصرف الثابتة

اسعار الصرف العائمة

– في ظل أسعار الصرف الحرة العائمة يتحدد سعرالصرف نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب في سوق حرة كماهو واضح في الشكل التالي:

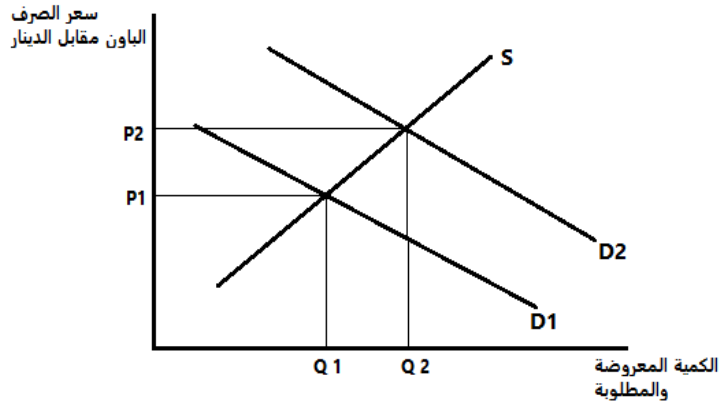

يمثل المنحنى D1 طلب العراق على الباونات الإسترلينية أما المنحى (S) فيمثل عرض الباونات وان سعر الصرف يتحدد عند نقطة تقاطع الطلب مع العرض عند السعر P1، ولكن إذا ارتفع الطلب على الباونات إلى D2 فأن السعر سيتحرك إلى المستوى P2 مما يعني ارتفاع سعر الصرف ، أي أن السعر التوازني هو السعر الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة من العملةالأجنبية مع الكمية المعروضة منها .

ولسعر الصرف العائم عدة مزايا منها أنه يستجيب بسرعة للتغيرات في العرض والطلب على السعر الأجنبي ، كما إنه يزيل الاختلال في توازن ميزان المدفوعات بصورة تلقائية .

رغم ذلك فان هنالك عدة اعتراضات على هذا السعر وذلك بسبب عدم الاستقرار لمدة طويلة مما يؤثر بصورة كبيرة على التجارة الخارجية بسبب خلقه حالة من الصعب على الحكومات تنفيذ سياسات مالية ونقدية ملائمة .

أسعار الصرف الثابتة

يعني سعر الصرف المحدد أو الثابت، مدفوعات قائمة على علاقات ثابتة ومتفق عليها بين العملات العالمية ، ويلاحظ على أسعار الصرف الثابتة أنها تتطلب احتياطات نقدية دولية كبيرة لمواجهة التقلبات في الطلب على مختلف العملات الدولية الرئيسية. ولعل أهم فائدة يمكن لأسعار الصرف الثابتة أن تقدمها تكمن في أنها تضفي استقرار على التجارة الخارجية إذ أنها تقلل من عنصر " عدم التأكد" حول الأسعار الدولية مما يخلق جوا ملائما للنمو في التجارة الخارجية .

نظام الأسعار الثابتة في ظل قاعدة الذهب

حتى الثلاثينيات من القرن الماضي كان نظام سعر الصرف الثابت مرتبطا بما يدعي ب– (قاعدة الذهب) التي استندت إليها أسعار صرف عملات معظم بلدان العالم خلالالخمسين سنة السابقة للحرب العالمية الأولى وبدرجات مختلفة حتى الكساد الكبير في الثلاثينيات من ذات القرن ، وفي ظل قاعدة الذهب هناك أمران مؤكدان:

أ. السماح لاي بلد بتصدير واستيراد الذهب دون قيود.

ب . يحدد كل بلد عملته في أطار كمية معينة من الذهب ، ويضمن تحويل اية كمية من تلك العملة إلى ذهب بالمقدار المحدد منه.

ففي ظل قاعدة الذهب تتحدد قيمة كل عملة بمقدار معين من الذهب كان تكون قيمة الدينار مساوية ل (٢.٨٢٨٤٤) غم من الذهب ، فاذا حددت دولة أخرى قيمة عملتها مثلا ب(١.٤١٤٢٢) غم من الذهب فمعنى ذلك انسعر الصرف الدينار بتلك العملة سيكون دينار واحد يساوي وحدتين من تلك العملة الأن (٢.٨٢٨٤٤ / ١.٤١٤٢٢= ٢) .

الاسعار الثابتة في ظل نظام بيرتون وودز

تتبع معظم ترتيبات الصرف الحالية في تمويل التجارة من نظام صندوق النقد الدولي الذي انشاته اتفاقية بيريتون وودز عام ١٩٤٤ والذي يقوم على مبدأين :

أ– نظام صرف اجنبي ثابت قابل للتعديل بين العملات المختلفة .

ب– قيام صندوق النقد بإدارة نظام الصرف الثابت القابل للتعديل يتم في ظل تثبيت العملات وعدم السماح لها بالتغير في القيمة بأكثر من نسبة مئوية معينة .

اثنا عشر : المشكلات الاقتصادية : البطالة ، مفهوم البطالة وقياسها ،انواع البطالة، اثار البطالة

١– مفهوم البطالة وقياسها

مفهوم البطالة

البطالة تعني وجود عاطلين عن العمل ، وقد أجمع الاقتصاديون والخبراء . وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO . على تعريف العاطلين عن العمل بأنهم : «كل من هم قادرين على العمل، وراغبين فيه، ويبحثون عنه، ويقبلون به عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى». وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

ومن هذا المفهوم نستنتج وجود شرطان اساسيان يجتمعان معاً لتسمية الافراد بالعاطلين عن العمل وهما:

- **ان يكونوا قادرين عن العمل**

- ان يبحثوا عن فرص للعمل

قياس البطالة

تقاس البطالة في أي مجتمع من خلال امكانية التوصل الى معدل البطالة ، أي حساب البطالة كنسبة مئوية من قوة العمل .

والمعادلة الاتية تعبر عن كيفية ايجاد معدل البطالة :

$$\text{معدل البطالة (البطالة كنسبة من قوة العمل)} = \frac{\text{العاطلون عن العمل}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

العاطلون عن العمل يجري تعدادهم من خلال احصاء من هم قادرين عن العمل والباحثين عنه . اما قوة العمل فتحسب من خلال ما يلي:

قوة العمل =اجمالي عدد السكان – (منهم في اعمار اقل من ١٥ سنة + من هم خارج قوة العمل من طلاب ومرضى وعجزة وغيرهم).

٢–انواع البطالة

يوجد عدة انواع من البطالة نذكر اهمها كما يلي:

أ- البطالة الدورية :

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته في الاقتصادات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية. ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين، مصطلح «الدورة الاقتصادية» **Business Cycles** التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول **Turnin Points**.

والمرحلة الأولى هي مرحلة الانتعاش بتجاه الرواج، يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة **Peak** أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظف...) نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي المرحلة الثانية وهي مر حلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش وهي الركود، وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.. وهكذا .

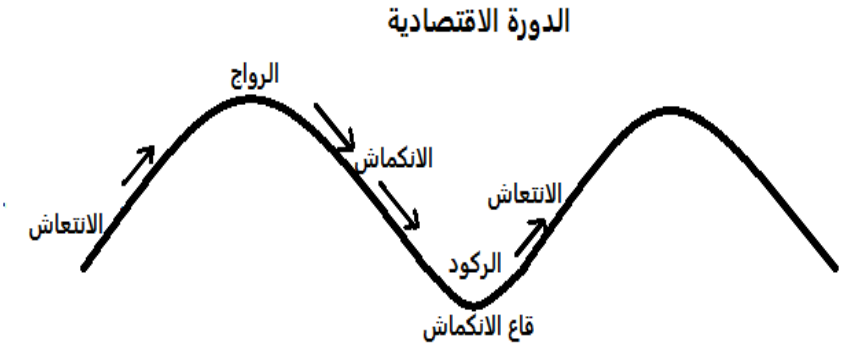

أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هيالتقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات فيمعدل البطالة. وأن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدلالبطالةوأن من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة. وهذاهو القصود بالبطالة الدورية.

ب- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

البطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل . فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى، أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة)، أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل، بعد أن تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم؛ فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها.

والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمالالذين تتوافر لديهم فرص العمل، يبحث كل منهم عن الآخر (عن طريق إعلانات الصحف، الاتصالات المباشرة، مكاتب التوظيف ...). وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية، أو لنقصها لدى الطرفين.

ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

ت- البطالة الهيكلية Structural Unemployment

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر، فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب. وفي هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل، لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة

للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم، وفي الوقت نفسه، يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة. أي أننا هنا نواجه بحالة فائض عرض Excess Supply في سوق عمل ما وفائضطلب Excess Demand (نقص عرض) في سوق عمل آخر. ويظل هذا الاختلال قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.

هناك انواع او اشكال اخرى من البطالة لابد من التمييز فيما بينها وهي:

البطالة السافرة والبطالة المقنعة :

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. وليس بخاف، أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي. وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري . وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام الإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضالة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

أما البطالة المقنعةDisguised Unemployment فالمعنى المراد بها هو، تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو، من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :

البطالة الاختياريةVoluntary Unemployment هي حالة يتعطل فيها العاملبمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن. فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجباريةInvoluntary فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره . وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد . وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد ، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية . وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحو ما شرحنا آنفا .

٢- اثار البطالة

الآثار الاقتصادية

توجد العديد من الآثار الاقتصادية للبطالة منها:

- **البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.**
- **تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج الوطني.**
- **تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة يسيب مدفوعات الحكومة للعاطلين.**
- **تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.**
- **تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية يسبب لجوء العمال أحيانا إلى الإضرابات والمظاهرات.**

الاثار الاجتماعية

- **تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل.**
- **تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.**
- **تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.**
- **تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.**

الاثار الصحية ،النفسية والجسدية على الافراد العاطلين

- **يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.**
- **يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية و أنهم أقل من اقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية**
- **أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة.**
- **أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.**
- **أن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ و عدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى بقية أفراد الأسرة سلباً مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام.**

:المشكلات الاقتصادية : التضخم ،مفهوم التضخم وقياسه ،انواع التضخم ، اسباب التضخم ، اثار التضخم

التضخم: مفهوم التضخم وقياسه

مفهوم التضخم

التضخم : هو ارتفاع مستمر ومتواصل وبصورة متصاعدة في الاسعار ويشمل جميع السلع الضرورية لحياة الانسان .

قيـــــــــــــــــــــاس التضـــــــــــــــــــــخم

يقاس التضخم بثلاث مؤشرات هي :

١. الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index) : ويعكس هذا الرقم التغيرات في الأوزان (weights) المرتبطة بمختلف شرائح الإنفاق ، وعينة البنود المسعرة وعينة المؤسسات التي تُقرر في نطاقها الأسعار ، ويغطي هذا المؤشر مشتريات القطاع العائلي ، ويقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك سلع ثابتة من السلع السوقية وبمرور الوقت يجد المستهلكون ان بعض الأسعار ترتفع بسرعة أكبر من غيرها ، ونتيجة لهذا فانه بدلاً من الاستمرار في شراء سلة السلع والخدمات السوقية نفسها ، فانهم يحلون السلع التي ارتفعت أسعارها بنسبة أقل محل السلع التي ارتفعت أسعارها بنسبة أكبر .

٢. الأرقام القياسية لأسعار المنتج (Producer Price Index) : تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج ، وتُنشر الأرقام القياسية وفقاً لمراحل الانتاج والسلع ، فهي أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد البسيطة والمواد الخام* لكن تبقى الارقام القياسية لمرحلة الانتاج (The Stage of Processing) أكثر نفعاً من الرقم القياسي لكل السلع ، لأن الأخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية ، مع ذلك فانه يمكن استخدام الأرقام القياسية لأسعار المنتج للكشف أو التنبؤ عن التغيرات التي تحدث في الرقم القياسي لأسعار المنتج .

٣ـ المخفض الضمني للناتج القومي الاجمالي : (The Implicit Price Deflator for GDP) : ويعتبر المخفّض أو المكمّش الضمني مقياساً لأسعار كل السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال مدة معينة .

وعلى اساس مؤشري الارقام القياسية لاسعار المستهلك او لاسعار المنتج فأن النتيجة هي التوصل الى معدل التضخم الذي يعد مقياس التضخم .

ويمكن حساب معدل التضخم من خلال الصيغة التالية:

حيث ان:

$$Ir = \frac{\mathbf{P2} - P1}{\mathbf{P1}} * 100$$

حيث ان :

Ir: معدل التضخم

P1: المستوى العام للاسعار في سنة المقارنة

P2: المستوى العام للاسعار في سنة الاساس

لغرض التوضيح نفترض أن المستوى العام للاسعار كان (١٢٥%) في عام ٢٠١٠ ، واصبح (١٣٣ %) في عام ٢٠١٥ ، فان معدل التضخم في عام ٢٠١٥ يكون :

$$Ir2015 = \frac{133\%-125\%}{125\%} * 100 \quad = 6.4\%$$

أي ان المستوى العام للاسعار ارتفع بمستوى (٦.٤%) في عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٠

انواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم الذي يسود في بعض الاقتصاديات النامية أو المتقدمة ويمكن حصر أهم هذه الأنواع بالنقاط التالية

:١- التضخم الحقيقي :- يظهر هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلى أكثرارتفاع من العرض الكلي ، بمعنى آخر أن الزيادة الحاصلة في الطلب لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض من السلع ، مما يترتب علية ارتفاع المستوى العام للاسعار

٢- التضخم المكبوت : قد يرتفع المستوى العام للاسعار نتيجةالأسباب المؤدية للتضخم الا أن السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبعها الدولة تؤدي إلى الحد من الارتفاع المتزايد للاسعار ، وذلك كالحد من الانفاق الكلي .

٣- التضخم الزاحف :- قد يتسم ارتفاع المستوى العام للاسعار بالارتفاع البطئ وقدتستمر هذه الحالة حتى عندما يكون الطلب الاجمالي معتدلا.

٤- التضخم المفرط :- تسود هذه الحالة من التضخم عندما يرتفع المعدل العام اللاسعار بصورة كبيرة وتضعف وظيفة النقود واعتبارها مستودعا للقيم ، ويعد استمرار هذه الظاهرة مدخلا لانهيار النظام النقدي للدولة.

اسباب التضخم

تنقل لنا الادبيات الاقتصادية عدة نظريات تفسر لنا اسباب حصول التضخم من اهمها ما يلي:

١ - نظريه تضخم الطلب : يعنى ارتفاع الاسعار نتيجة طلب الأفراد لكميات كبيرة من السلع والخدمات اكثر مما تستطيع الطاقة الاقتصادية الوطنية القائمة عليتوفيره، وبالتالي يعني فائضا في الطلب سواء في سعر السلع والخدمات او في سوق عوامل الانتاج ، وتعود هذه الزيادة الى زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الاستثمار عن الادخار او حصول ارتفاع مفاجئ في الميل إلى الاستهلاك بشكل اجمالي في نمط هذا الاستهلاك ، ومن الجدير بالذكر أن التضخم في البلدان النامية ينشأ نتيجة لزيادة الطلب عن العرض مقابل جهاز انتاجي غير مرن و غير قادر على الاستجابة بالشكل والكيفية التي تسد هذا الطلب المتزايد .

٢- نظرية تضخم الكلفة :وهو تضخم ينشأ بسبب لجوء واحد او اكثر من طرفيالعملية الانتاجية وهم العمال وارباب العمل إلى رفع اسعار خدماتهم او منتجاتهم او الاثنين معا وهذه المحصلات تمثل بطبيعتها دخلا فضلا عن كونها تمثل تكاليف انتاج ، الأمر الذي يزيد من تكلفة الوحدة الواحدة ، وهذا التفسير يصح على

الاقتصاديات المتقدمة أكثر من النامية بسبب ما تتميز به الدول المتقدمة من تنوع وتكامل الهيكلالانتاجي من جهة والدور الذي يلعبه رجال الأعمال وقوة النقابات من جهة اخرى .

٣- نظرية التضخم الهيكلي :هذه النظرية هي أحدث تفسير التضخم في البلدان النامية لأنها تتحدث عن التضخم المتولد في هذه البلدان بفعل ما تعانيه من اختلالات هيكلية تعتبر أحد مظاهر تخلفها الاقتصادي ويمكن أن تاخذ الاختلالات الهيكليةلمظاهر التالية :-

أ- الاعتماد على الانتاج الزراعي وتفاقم مشكلة الغذاء .

ب-تدهور أسعار المواد الأولية المصدرة من البلدان النامية . .

ت- جهود الجهاز المالي و تخلف النظام الضريبي .

ث-ما تفرزه عملية التنمية في مراحلها الأولى من اختلالات .

٤ - النظرية الكمية للنقود : هذه النظرية تطرح موضوع التضخم من زاويتين :

أ- حجم المعروض من الكتلة النقدية في الاقتصاد وفي هذا المجال يلعب البنكالمركزي الدور الأساسي من خلال تقديم حجم الكتلة الى حد بعيد من خلال التحكمفي احتياطي المصارف وبيع وشراء السندات الحكومية ب- حجم الطلب على الأرصدة النقدية من قبل الجمهور والمؤسسات الاقتصاديةوهذا ما تعكسه سرعة دوران الكتلة النقدية .

حيث تزداد مشكلة التضخم إذا ازدادت الكتلة النقدية وسرعة دوران النقود في وقت واحد مما يعني حدوث زيادة في معروض الكتلة النقدية وانخفاض في الطلب على الأرصدة النقدية نتيجة زيادة الإنفاق مما يعمل على ارتفاع الأسعار .

ويمكن بيان هذه النظرية من خلال المعادلة التالية التي صاغها البروفيسور (ارفنج فيشر)

$$U.V=P.Y$$

حيث ان :

U: كمية النقود المتبادلة

V: سرعة تداول النقود

Y: حجم المعاملات للأسعار

P: المستوى العام للأسعار

فاذا بقيت سرعة تداول النقود وكذلك حجم المعاملات الاقتصادية ثابتة فأن المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية المعروض النقدي.

اثار التضخم

١- اثر التضخم على اعادة توزيع الدخل: أن التضخم كما تم توضيحه سابقا هو الارتفاعالمستمر في المستوي العام للأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية أو انها تغيرت بمعدلات اقل من معدل زيادة الأسعار وأن اول الفئات المتضررةمن ذلك هم أصحاب الدخل الثابت مثل الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من الفئات لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغيير الاسعار ويزداد تضرر هذه الفئات اذا كان ارتفاع الأسعار أعلى لذلك فان

ذوي الدخل المحدود هم الذين يكونون الأكثر تضرراً في حالة التضخم من الفئات ذات الدخل المرتفع لأن دخولهم تتسم بالمرونة عند ارتفاع الأسعار لانهم سيحصلون على دخول اعلى من جراء زيادة اسعار منتجاتهم أو خدماتهم وهي دخول تفوق الزيادة المستمرة في الاسعار بمعنى انه يحصل اعادة توزيع للدخل من ذوي الدخل المحدود الى ذوي الدخل المرتفع اذ ان تغيير الدخول لأفراد المجتمع بالنسبة نفسها لا يحدث اي مشكلة لأن حصة كل فئة ستبقى بدون تغيير.

٢- اثر التضخم على الاستهلاك والادخار: يخصص جزء من الدخل القومي للاستهلاك والادخار،وفي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار، فارتفاع المستوي العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي لذا يلجأ الأفراد الى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق ، كما تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة ،اذ يلجا الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها الى اصول مادية، ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزدادالاستهلاك.

٣- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: أن ارتفاع اسعار السلع المحلية في اوقات التضخميجعلها أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى مما يفقدها قدرتها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا مهما من ايرادات الدولة وبالمقابل يجعل الاسعار الأجنبية ادنى من اسعارالسلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات واستنزاف قدر من موارد الدولة .

٤- اثر التضخم على الاستثمار: يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار الى شيوع حالة اللايقين أيعدم التأكد في اتخاذ قرارات الاستثمار اذ يجد المستثمرون صعوبة في تقدير تكاليف الانتاج في المستقبل وتقدير الاسعار المستقبلية لذلك فانهم سوف يلجؤون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون عن الاستثمار في المشروعات الانتاجية الضخمة او انهم يستثمرون في اسواق المال والمضاربة، بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثار ضارة على الاقتصاد .

٥- الاثار الاجتماعية للتضخم: لا تقتصر اثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب بليحدث آثارة اجتماعية غير مرغوبة فهو يولد حالة من عدم الرضا لدى الجمهور لاختلالالعلاقة بين الأجور والاسعار كما أن التضخم يعد احد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة مولدا تزايد في النزاعات بين العمال وارباب العمل وانتشار الفساد والرشوة وانخفاض كفاءة اداء العاملين.

اربعة عشر: النمو والتنمية الاقتصادية : مفهوم النمو ومحدداته ، التخلف: مفهومه واسبابه ، التنمية البشرية المستدامة ، محددات التنمية

١- مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته

مفهوم النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل القومي الحقيقي في دولةً ما خلال فترة زمنية معينة ، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ،ومدى استغلال هذه الطاقة ،فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي ،والعكس صحيح ،كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.

محددات النمو الاقتصادي

- **الموارد البشرية: هي من أهم محددات النمو الاقتصادي؛ إذ تساهم كمية ونوعية الموارد البشرية في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مجموعة من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أما في حال ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.**
- **الموارد الطبيعية: هي محدد مهمللنمو الاقتصادي ، وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائية. أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن. وتختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناءً على ظروفها البيئية والمناخية.**
- **رأس المال: يُطلق على كافة المنتجات التي يتم إنتاجها بالاعتماد على الصناعة البشرية، ويشمل أيضًا على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة.**
- **التنمية التكنولوجية: من العوامل الو المحددات المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي، وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية، والأساليب العلميّة، وتُعرف التكنولوجيا بأنّها طبيعة ونوعية الأدوات التقنية، والمعتمدة على استخدام نسبة معينة من الأيدي العاملة.**
- **العوامل الاجتماعية والسياسية: هي من المحددات التي تهدف إلى تقديم دور مهم في النموالاقتصادي للدول، وتشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعية، بينما تشكل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسية.**

مفهوم التنمية الاقتصادية :– يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي حيث لا تقتصر التنمية الاقتصادية على المؤشرات الكمية للتقدم الاقتصادي كزيادة معدلات الدخل الفردي، مضاعفة الدخل القومي، زيادة حجم الصادرات ... الخ كما هي الحالة بالنسبة لمفهوم النمو الاقتصادي وانما تشمل ايضا المؤشرات النوعية التي تعتبر من المستلزمات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية كالتغيرات الايجابية في العادات والتقاليد الاجتماعية ، الرغبة الجدية في العمل المستمر ، احداث التغيرات التنظيمية اللازمة في الأجهزة الادارية في القطر بصورة تنسجم مع متطلبات التنمية السريعة، الاستقرار السياسي لضمان استمرارية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية او غير ذلك من العوامل الأخرى التي تساهم في التحصيل في عملية التنمية الاقتصادية .

محددات التنمية الاقتصادية

- **التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد، بل تنطوي أيضا على تغيير كيفيفي البنيان الاقتصادي ، يؤدى إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج القومي إلى رأس المال القومي.**
- **المفاضلة بين الأهداف لتحديد الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.**
- **تتطلب التنمية التساند الاجتماعي الواسع بين فئات الشعب والاتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية.**

- لنجاح التنمية لابد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه، ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها، سواء المؤسسات الاقتصادية أو الاجتماعية.
- للتنمية أساس مادي وآخر فكري ، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما ، بحيث يغذى كل منهما الآخر ، ويقوى حركته.
- الدعوة للقضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية لا يعنى الدعوة للانغلاق وعدم الإفادة من إبداعات وتجارب الآخرين ، فالحضارة الإنسانية ما هي إلا موجات متتابعة وهى ملك للبشرية جمعاء
- ليست التنمية الحقيقية تلك التي توفر كماً متزايداً من الرفاهية للطبقات القادرة في المجتمع بل يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة إلى الأفضل
- من العوامل الأساسية لنجاح أية تنمية نظرة الأفراد للعمل كقيمة اجتماعية وليس وسيلة للرزق فقط.

٢- التخلف الاقتصادي: مفهومه واسبابه

المفهوم : مفهوم التخلف الاقتصاد بي التخلف الاقتصادي مفهوم نسبي يمكن تعريفه بانه حالة أقتصادية لبلد ما تتسم عند مقارنتها بحالة دولة متقدمة بانخفاض نسبي في مستوى المعيشة والمستوى الصحي والتعليمي ، ضعف اسهام القطاع الصناعي في الناتج وضألة نصيبه من القوة العاملة ، قلة راس المال المتاح ، بدائية الأساليب التقنية المستخدمة ، ارتفاع معدل النمو السكاني ، ارتفاع نسبة البطالة المقنعةفي القطاعين الزرعي والصناعي ، الاعتماد الكبير على الاستيراد الخارجي لتوفير السلع المختلفة ،وانخفاض قدرة الأيدي العاملة الفنية عالية الإنتاجية.

اسباب التخلف الاقتصادي

ترفدنا الادبيات الاقتصادية مجموعة من النظريات المفسرة للتخلف ، من اهمها ما يلي:

أ- نظرية الحلقة المفرغة : الحلقة المفرغة هي (وهي الحركة التي تعيد إنتاج نفسها ولا تحدث أي تقدم) وتشير هذه النظرية الى أن المجتمعات المتخلفة تعيد إنتاج التخلف مع التقدم في الزمن حيث لا تلمس جدوى أو تأثير لما تتخذه من خطوات أو ما تعتقد انه انجازات تنموية، بل تعود في كل مرة إلى نقطة الصفر، أي أن المجتمعات تدور في دائرة مفرغة.

ما هي أسباب حدوث الحلقة المفرغة ؟

- إن المجتمعات تذهب نحو معالجة نتائج المشكلة ولا تذهب إلى معالجة الجذور الأساسية لهذه المشكلة.
- التركيز وعدم التوازن الجغرافي والتوازن الموضوعي : يجب توزيع مكتسبات التنمية على معظم المناطق ويجب أن يكون هنالك توازن في المكتسبات.
- عدم الانتباه لاستدامة الموارد : إن هناك موارد يتم هدرها بشكل جائر يقوم جيل باستهلاك الموارد كاملة دون أن ينتجها أو يطورها بل يستمر باستنزافها دون إعادة إنتاجها

ب- نظرية التوازن شبه المستقر :تقول هذه النظرية أن المجتمعات المتخلفة تميل إلى الاعتماد على حالة من شبه الاستقرار والركود الذي يخلقه نمط من التوازنات القائمة على الاعتماد المتبادل غير الكفؤ

والغير الفعال . وهذا يتم بين القواعد العريضة للمجتمع وبين النخب المسيطرة على الموارد الاقتصادية أو السياسية.

ما هي نتائج نظرية التوازن شبه المستقر ؟

- السلطة مركزة في يد فئة معينة : أي أن الثروة ومكتسبات التنمية مركزة في يد فئة معينة تحتكرها.
- هذه العلاقة والتي تبدو قصرية لكن يبدو أن المجتمعات من الوهلة الأولى راضية بها، وفي الحقيقة غير أن تلك المجتمعات تكيفت مع هذا الواقع نتيجة عجزها وعدم قدرتها على تغيير هذه العلاقة، لذا تبدو من الخارج الأمور مستقرة.
- إن المجتمعات بناء على ذلكتبدو من الخارج ترفض التغيير وتخشاه (بحيرات راكدة مستقرة).
- تسود ثقافة التستر في هذه المجتمعات التي ترفض الواقع وترفض الاعتراف بالأخطاء، وتلبس قناع لإخفاء الحقائق وتعتقد أن هذا الغطاء هو الحقيقة.
- تسود مقاومة للتغيير (الاجتماعي والثقافي .....) تبدو هذه المجتمعات تقاوم التغيير وترفضه نتيجة خوفها من المستقبل، وفي الحقيقة أن السلطة وهوامشها خلفت هذه الثقافة وأوهمت المجتمع بان البديل سيكون الأسوأ.

ت- نظرية التبعية :لقد ظهر مفهوم التبعية نتيجة لفشل نظرية التطور الاقتصادي للبلدان التابعة، وذلك بسبب الأثار المعوقة المتولدة عن العلاقات بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ويظهرهذا الموقف واضحا لدى الباحثين في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية ومن ثم انتقلت إلى آسيا وأفريقيا.

تقول هذه النظرية أن تفسير أوضاع التخلف وإعاقة التنمية في جنوب العالم يعود للاستعمار والى الهيمنة الرأسمالية العالمية ورغبتها في استمرار مستعمراتها القديمة في جنوب العالم من خلال توظيف خيرات وثروات هذه المستعمرات لمصلحة المركز الرأسمالي، ويجب أن تبقى دول جنوب العالم تابعة للدول الرأسمالية (سياسيا ، واقتصاديا ، وثقافيا).

ث- نظرية تقسيم العمل الدولي : تقول هذه النظرية أن العلاقات الدولية السائدة في العالم الحديث والمعاصر هي علاقات ظالمة في الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتقوم على تقسيم غير عادل وهو تقسيم وظيفي يكفل استمرار اقتصاديات إنتاج المواد الخام لدول جنوب العالم بحيث تبقى اقتصاديات تلك الدول عبارة عن اقتصاديات تتجه لتصديرالمواد الخام والعمالة الرفيعة ودول مستهلكة وريعية غير إنتاجية .

٣- التنمية البشرية المستدامة

سنتطرق الى مفهوم التنمية المستدام وصولاً الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة

❖ تعريف مؤتمرالامم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢: هي ضرورة انجاز الحق في التنمية ،بحيث يتحقق توازن الحاجات التنموية والبيئية على نحو متساوٍ لاجيال الحاضر والمستقبل.

- **تعريف منظمة اليونسكو : التنمية المستدامة هي انه على كل جيل ان يخلف وراءه موارد مياه وتربة نقية وغير ملوثة كما كانت حالها عندما وصلت اليه، وعلية ان يخلف وراءه عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الارض غير منقرضة.**
- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة : (WCED) التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساس بحصة اجيال المستقبل ونمط حاجاتهم.**
- **تعريف بيج : Page انها الحفاظ على الفرص للاجيال القادمة مع وجود فكرة عامة بأن العدالة متداخلة بين الاجيال**
- **تعريف بيرس : Pearce هي التركيز على اصول رأس المال الطبيعي واقتراح عدم انخفاضها بمرور الزمن.**

يلاحظ ان كل التعاريف للتنمية المستدامة تعطي نفس المعنى وهو ضرورة انجاز الحق في التنمية من خلال تلبية حاجات الحاضر من دون المساس بحق اجيال المستقبل ونمط حاجاتهم .

مفهوم التنمية البشرية المستدامة

بحسب تقرير التنمية البشرية الصادر سنة ١٩٩٤ توصف التنمية البشرية المستدامة على أنها :تنمية موالية للناس، وموالية للطبيعة، وموالية لفرص العمل . وهي تنمية لا تولد نمواً اقتصادياً فحسب، بل أيضاً توزع ثماره توزيعاً منصفاً. تنمية تعيد توليد البيئة بدلاً من أن تدمرها، تنمية تمكن الناس بدلاً من أن تهمشهم، تنمية توسع نطاق خياراتهم، وفرص مشاركتهم في جميع القرارات التي تؤثر في حياتهم .

بحسب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤) فان مسألة الإنصاف في التوزيع، أو مسألة تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وهي واحدة من العناصر الأساسية للاستدامة، لا تعني الانشغال انشغالاً بالغاً برفاه الأجيال القادمة – التي لم تولد بعد – بينما يتم إهمال أو تجاهل محنة فقراء اليوم . هذا يعني أن التنمية البشرية المستدامة تقتضي الإنصاف داخل الجيل الواحد، والإنصاف فيما بين الأجيال.